

التقرير اليومي

2007/3/17

ترجمات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

الكلفة النهائية للصفقات مع إيران

موسكو تايمز؛ 2007/3/16

أثناء المناقشات اللانهائية، على ما يبدو، مع الولايات المتحدة والغرب عموماً، حول تعاون روسيا في بناء محطة بوشهر الإيرانية للطاقة النووية، كانت موسكو تحافظ على موقفها دوماً بأنه لا يوجد أي شئٍ سياسي في العقد. فروسيا مستمرة في تصوير المفاوضات الحالية مع إيران حول تمويل المشروع بأنها قضية إقتصادية تماماً.

وطبقاً للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فقد دُفعت إيران 50 مليون دولار فقط من المجموع البالغ 150\$ مليون مستحقة على مدى نصف السنة الماضي كما أن روسيا لم تستلم أيّ دفعة على الإطلاق على مدى شهرين. أما طهران فنقول بأنها ستسدد في الوقت المناسب وتدفع باتجاه تسليم الوقود للمفاعل للبدء بتشغيله هذا الشهر. وقد صنف رئيس الوكالة سيرجي كيريينكو الخلاف الحالي بأنه "مسألة تقنية" لكن من الواضح أن ثمة إستياء روسي من إيران.

ولا يبدو ان الأزمة الحالية هي نتيجة مشاكل مالية. وقال مصدر مقرب من المفاوضات بأن طهران كانت تطالب بدعم موسكو في الأمم المتحدة في المناقشات الدائرة حول برنامجها النووي مقابل تسديد كامل الدفعات. ومن غير المحتمل أن تستسلم روسيا لهذا الضغط، حيث لا يزال هناك 200 إلى 250 مليون دولار من الثمن الكلي للمحطة ينبغي دفعها. لكن من الواضح أن طهران استغلت روسيا إلى حد كبير، بحيث لم تعد موسكو مرتاحة لذلك.

إن تاريخ محطة بوشهر والتعاون الروسي الإيراني في المجال النووي يبرهن الفكرة القائلة بأن القضايا الإقتصادية والمالية لا يمكن فصلها عن القضايا السياسية في العلاقات مع أنظمة من هذا النوع. وقد بدأت روسيا بناء مفاعل بوشهر عندما كان القائد المعتدل محمد خاتمي لا يزال في الحكم. حينها كان رفض روسيا التخلي عن عقد ثمين ووقف التعاون مع إيران في المجال النووي، تحت ضغط سياسي من الولايات المتحدة، يبدو أمراً معقولاً.

لم يتغير موقف موسكو عندما أصبح الراديكالي الإسلامي محمود أحمددي نجاد رئيساً في العام 2005. وكان على روسيا تجاهل المطالب بإتخاذ خطوات أشد ضد التخصيب النووي الإيراني، على الرغم من النزاعات المفتوحة حول الحدود في بحر قزوين، كما أنها باعت إيران تجهيزات

عسكرية و عملت على إبقاء عملية البناء في بوشهر بعيداً عن عقوبات الأمم المتحدة. وعلى ما يبدو لم يكن هذا الدعم الثابت كافياً ل طهران، التي رأت مؤخراً بأنّ الإستمرار في تسديد المال لروسيا ينبغي أن يتزامن مع تنازلاتٍ من الجانبِ الروسي.

على روسيا أن تكون حذرة جداً في العلاقات والإتفاقيات الإقتصادية مع أنظمةٍ شبيهة بالنظام الإيراني، حتى لو كانت المكافآت تبدو جذابة جداً، إذ يحاول قادة إيران استخدام موسكو كأداة للتأثير على المجموعة الدولية، لكنهم غير مستعدين للإمتثال للإتفاقيات .

كيف أنهى الكونغرس حرب فيتنام

بقلم ستيفن لندمان؛ غلوبال ريسيرتش؛ 2007/3/14

أنهت عملية قطع التمويل، أخيراً، الحرب الفيتنامية بعدما كان الكونغرس مختلفاً بمعظمه حولة السلطة الرئاسية على مدى الستينات والسبعينات. ففي العام 1964، منح الكونغرس ليندون جونسون سلطة واسعة باستخدام القوة ووفر التمويل اللازم له. وعلى خلاف اليوم، إعترض حينها بعض المشرعين القانونيين الجريئين على الإدارة قيامها بتطبيق بعض الضغط - لكن غير المناسب - بالموازنة.

وقال أحد المنتقدين الأوائل، وهو السيناتور فرانك تشرش، منذ بداية إرسال الجنود الى فيتنام بأنّ ذلك قد يكون "تورطاً لا أمل فيه ونهاية يصعب رؤيتها". وقد وافقه آخرون في الكونغرس على ذلك، لكنهم قالوه ضمناً. ومنهم السيناتور وليام فولبرايت، ألبرت غور (والد نائب الرئيس السابق)، ستيوارت سايمينغتون وقائد الأكرتية مايك مانسفيلد.

حتى أنّ ليندون جونسون كانت لديه آراء متضاربة حول الحرب في البداية، إذ كانت لديه شكوك عما هو ماضٍ به. وعبر ضمناً عن شكوكه في أيار 1964 لصديقه المفضل السيناتور ريتشارد راسل في حديث مغلق معه في البيت الأبيض. وكان جونسون يريد مشورة حول "مسألة فيتنام"، أما راسل، فدعى الأمر بأنه "ألعن وأسوأ فوضى شاهدهتها في حياتي"، محذراً من أننا لم نكن مستعدين لإرسال جنود ليقاتلوا في حرب عصابات. وقال لجونسون بأنه إذا كان الخيار يقع بين الإرسال بطلب الأميركيين(للحرب) أو الخروج، "فإنني أفضل الخروج"، أما الأرض فلم تكن هامة "مطلقاً".

هذا كان قبل قرار حادثة خليج تونكين المشؤومة التي فوضت الرئيس شن الحرب من دون موافقة الكونغرس، والتي قام بها مع إيمانه و قوله بأنها حرب خاسرة لا يمكن الفوز بها. وقد أفسدت هذه الحرب رئاسته وقصرت حياته وإنتهى كقائد للأكرتية في مجلس الشيوخ، ومن ثم رئيساً.

وعندما كان جونسون لا يزال في الرئاسة، تدهورت الحرب وإستخدم الديمقراطيون النافذون في مجلس الشيوخ قوتهم لإجراء تحقيق وفرض نقاش عام مستمر، لكن غير فعال. وقد بدأ ذلك في أوائل 1966 في لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ برئاسة وليام فولبرايت، الذي لم يعد قادراً على إخفاء معارضته الضمنية للحرب. ومضت جلسات الإستماع بإجبار الإدارة على مواجهة عواقب الموازنة المالية للحرب وأولويات البرنامج الإجتماعي في زمن السلم، في وقت كان "مجتمع جونسون الكبير" يعني شيئاً فشيئاً، ومن ضمنه حربه على الفقر الذي ربما كان أولوية لا يمكن تصورها في ظل ولاية جورج بوش.

وفي العام 1968، قُبل جونسون إقتطاعاً من الميزانية بقيمة 6 مليار دولار بعملية تبادل لضريبة القيمة المضافة للحد من التضخم المتزايد، الأمر الذي لم يكن كافياً لعدم خروجه عن السيطرة لاحقاً. ومضى بعمله الى جانب بعض الديمقراطيين النافذين المهتمين بشكل كاف بالإقتصاد لتخفيض نسبة التضخم لصالح أجندتهم المحلية الأكثر أهمية. وهذا مستحيل اليوم بظل ولاية جورج بوش والكونغرس المشكل من الحزبين الملتزمين تمزيق شبكة الأمان الإجتماعي

للدولة وذلك لأجل الإنفاق على "حرب عالمية متهورة على الإرهاب"، ما يعني حروباً لا نهاية لها ومكاسب كبيرة لحلفائهم صارفي الرواتب المتعاونين.

وكان لدى "مجتمع جونسون الكبير" أفكاراً مختلفة ظلت مستمرة حتى ولاية ريتشارد نيكسون، عندما نسي معظم الناس أن عقوبة الموت عطلت، وتم تشريع الإجهاض، وتأسيس وكالة حماية البيئة وإنشاء دخل الضمان الإضافي، والدمج الأول، على مستوى كبير، للمدارس العامة في الجنوب، الى جانب تطبيع العلاقات مع الصين. لقد كان نيكسون سيئاً، لكن ليس بالكامل.

إلا أن نيكسون كان أسوأ الجميع بخصوص حرب فيتنام (وليس وترغايت)، من حيث أن الحرب إستمرت أثناء حكمه، والتي تضمنت الحرب السرية على كمبوديا وتسببها بمقتل مئات الآلاف، مما قاد الى نشوء الخمير الحمر المدعومين من قبل جيرالد فورد، بصفتها منظمة حليفة معادية للسوفييات، متجاهلاً سياسة "الأرض المحروقة" التي كانوا ينتهجونها ضد شعبهم نفسه. كما تضمنت الحرب قصفاً هائلاً مستمراً، وجعل جيش فيتنام الجنوبي يقوم بالقتل نيابة عنا ليكون بإمكان القوات الأميركية الإنسحاب، تماماً كما يحصل بالخطه اليوم بجعل العراقيين يحاربون عنا ويموتون، في حين نقوم بتدريبيهم داخل قواعد دائمة وأمنة كبرى، قائلين بأننا لن نستسلم مهما حصل كما قلنا سابقاً في فيتنام، الى أن فعلنا ذلك.

ومع ذلك، وبطل حكم جونسون ونيكسون، أعاد الكونغرس التأكيد على سلطته المالية بالتدرج. وقد كان نمط التأكيد سياسياً بمعظمه في فترة الستينات، لكن بحلول 30 حزيران 1970، كان قانون تشرش-كوبر المعدل (المتصل بقانون المساعدات الإضافية)، قد تم تمريره. وهذا القانون يشترط عدم القيام بالإنفاق أكثر على الجنود، المساعدات الحربية، المستشارين أو عمليات القصف في كمبوديا. وكان قانون الموازنة الأول لمجلس الشيوخ الذي يضع حداً لتمويل الحرب. وقد تجاهل نيكسون القانون، لكن آخرين أتبعوا ذلك القانون بأخر أساسي هو قانون تشرش-كليفورد 1972 لمجلس الشيوخ المتصل بتشريع المساعدات الخارجية لإنهاء كل تمويل للعمليات العسكرية الأميركية في جنوب شرق آسيا، ما عدا الإنسحاب الى أن يتم تحرير سجناء الحرب. لقد كانت المرة الأولى لأي مجلس نواب القيام بتمرير قانون تشريعي ينهي كل عمليات تمويل الحرب. وقد تم إحباط ذلك المسعى، لكنه أظهر أن القوى المناهضة للحرب بدأت تقوى بحيث يمكن أن تنتصر في وقت ما.

وإنتصرت هذه القوى أخيراً في حزيران 1973، عندما مرر الكونغرس قانون تشرش-كايس المعدل الذي يدعو الى إنهاء كل التمويل بعد تاريخ 15 آب. وإعتبر الكونغرس حينها الفيتو الرئاسي باطلاً بتمريره قانون سلطات الحرب (الذي لا يزال معمولاً به) في تلك السنة، مما حد من السلطة الرئاسية بواسطة مطالبة الرئيس التنفيذي (الرئيس)، من تلك اللحظة، القيام بإستشارة الكونغرس قبل التفويض بنشر الجيش لفترات محددة.

وعلى خلاف اليوم، قام الكونغرس حينها بإستخدام سلطته المالية ودوره الموازن بشكل جدي وكافٍ للعمل، ولو ببطء، للحد من السلطة الرئاسية والتأكيد على أهم سلطة لديه- السلطة المالية التي أجبرت ريتشارد نيكسون على إنهاء حرب فيتنام. فالكونغرس بإمكانه القيام بذلك اليوم مرة أخرى كما في السابق لكنه لم يظهر سوى ميلاً وشجاعة ضئيلة مع بعض الإستثناءات القليلة والنادرة، إحداهما مجهود متواضع وخجول للسيناتور راس فينغولد، الذي شرح بالتفصيل موقفه في قاعة مجلس الشيوخ رغم وهن عزيمته الآن.

إيران: تكتيكات سيئة أم إستراتيجية جيدة؟

بقلم إيفيغني بريماكوف، وزير الخارجية الروسي السابق؛ موسكو نيوز؛ 2007/3/16

إنّ فشل إيران بتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي، الذي يطالبها بوقف أنشطة تخصيب اليورانيوم، يشير الى نهاية المرحلة الأولى من المواجهة حول برنامج إيران النووي المثير للجدل. وعادت القضية الى مجلس الأمن. وليس من المبالغة القول بأن ليس هناك من دولة واحدة في العالم تريد حصول إيران على الأسلحة النووية. فالأكثريّة الساحقة من الدول تعارض مسألة الانتشار النووي من حيث المبدأ، لكن هناك أيضاً دول معارضة لإيران، بالخصوص، بدأت تصبح قوى نووية.

أما رسمياً، فهناك 5 قوى نووية- الولايات المتحدة، روسيا، الصين، بريطانيا، وفرنسا- وضعت النووي رسمي بصفقتها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي. وقد قبل العالم، عموماً، إمتلاك هذه الدول الخمس الأسلحة النووية، العرضة للتخفيض. أما ردة الفعل هذه، فقد كانت بسبب نجاح سياسة الردع النووي خلال حقبة الحرب الباردة. إلا أنّ هذه المقاربة لا تمتد الى تلك الدول التي تفرع الآن باب النادي النووي. وهناك أسباب جيدة لذلك. وبعيداً عن "المجموعة الخمس" الرسمية، هناك ثلاث دول نووية غير رسمية (غير معترف بها)- الهند، باكستان وإسرائيل. ويوجد مدارس فكر مختلفة بخصوص هذه الترويكا.

ويبدو أنّ وجهة النظر السائدة ليست تفادي إكتساب الأسلحة النووية، بل على العكس، تسهيل إمكانية إستخدامها. وإني أذكر إجتماعاً لي مع بيل كلينتون في العام 1996، عندما كنت وزير خارجية روسيا. إذ قال لي الرئيس الأميركي حينذاك بأنّ التهديد الأكبر في القرن 21 قد يكون مواجهة نووية بين الهند وباكستان. ولحسن الحظ دخلت العلاقات بين هاتين الدولتين في فترة من الانفراج. وقد بدأ البعض يقول بأنّ إمتلاك الأسلحة النووية من قبل أفرقاء متصارعين بالخصوص يفتح الطريق أمام الردع النووي على المستوى الإقليمي. لكن هؤلاء يتجاهلون جانباً آخرأ من المشكلة النووية في الهند الصينية: الوضع في باكستان بعيد عن الإستقرار- فماذا عن المتعاطفين والداعمين الكثر للطالبان، المنظمة التي لم تكن لتنشأ من دون تدخل الإستخبارات العسكرية الباكستانية. وبعقادي، إنّ تردد المسؤولين الباكستانيين بإتخاذ إجراءات صارمة ضد حركة الطالبان المتمركزة في المنطقة الحدودية مع أفغانستان له صلة مباشرة وقوية بالمزاج الموجود في المجتمع الباكستاني. واليوم، يسيطر برفيز مشرف على هذا المزاج، لكن من يعلم ما قد يحصل غداً؟ في هذه الأثناء، تظل باكستان دولة نووية.

إسرائيل، أيضاً، دولة نووية. وهناك عدد كبير من الناس نسبياً يبررون هذا الوضع بقولهم أنّ "الجزيرة الإسرائيلية الصغيرة جداً" مُحاطة بعالم عربي عدائي. قد يكون هذا التفسير منطقياً لو أنّ إسرائيل لم تقم بإثارة معظم الحروب والنزاعات المسلحة في الشرق الأوسط. فكروا ملياً بالتالي: منذ وقت قريب، إعترف رئيس الوزراء إيهود أولمرت بأنّ الحرب الأخيرة في لبنان كان مخططاً لها من قبل إسرائيل ومستعدة لها، في حين زعم سابقاً بأنّ الحرب إندلعت أنياً كمحاولة لتحرير الجنديين الإسرائيليين اللذين إحتجزهما حزب الله.

ومع معرفتي بالعالم العربي مباشرة، فبإمكاني الإحتجاج بأنّ أسلحة إسرائيل النووية ليست، ولن تصبح، قوة رادعة. لكن هناك سيناريوهات أخرى أيضاً. فعلى سبيل المثال، قد يبادر جنرال إسرائيلي ما، بعد تكبده هزيمة (كما حصل مؤخراً في قضية لبنان)، الى إستخدام "مطي" لأسلحة نووية. وتذكروا بأنه في بداية حرب أكتوبر 1973، عندما كانت القوات المصرية والسعودية تتقدم، بحسب الإعلام الأميركي، وضعت إسرائيل أسلحتها النووية بحالة إستنفار كاملة. ولا حاجة للقول بأنه من دون حل شامل لأزمة الشرق الأوسط، سيكون هناك حافز لبعض البلدان العربية لإمتلاك أسلحة نووية.

وعلى ما يبدو، كان أرييل شارون قد أدرك هذا الخطر قبل وقت قصير من مرضه. فبحسب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، محمد البرادعي، كان شارون قد أخبره بأنه كان مستعداً لتضمين القضية النووية في جدول أعمال عملية سلام الشرق الأوسط.

إذن، هذه هي الخلفية الدولية لمشكلة إيران النووية- بالإضافة الى خلفية أخرى، هي الظروف المتفاقمة والمتأزمة، إحداهما التصريح المفاجئ للرئيس الإيراني حول وجوب محو إسرائيل عن الخريطة السياسية للشرق الأوسط. بالإضافة الى أمر آخر هو قيام الولايات المتحدة، ومع أنشطتها المتهورة ضد العراق (لوصف الأمر بطريقة معتدلة)، بتغيير إصطفافات القوى في المنطقة بعكس نواياها. أما إيران، فقد برزت كلاعب إقليمي رئيسي بتعزيزها العامل الشيعي في الشرق الأوسط بشكل حاد.

أما في هذه الأثناء، فلا تزال إيران تقول بأن أنشطتها النووية سلمية بالكامل. وفي الواقع، فإن طهران لم تنسحب من معاهدة الحد من الإنتشار النووي، كما أنها لم تنتهك نص المعاهدة. إلا أن عدداً من التصريحات والتحركات الإيرانية، المفترض بها أن تثبت السمة السلمية لبرنامجها النووي، بدت شاذة وغريبة.

أولاً، إن التصريحات حول إستعداد إيران لوضع برنامجها النووي تحت سيطرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتضارب ورفضها الواقعي الإجابة على بعض أسئلة مسؤولي الرقابة النووية بخصوص أنشطة طهران الماضية في هذا المجال.

ثانياً، إذا ما أعلن سكرتير مجلس الأمن القومي الأعلى الإيراني عن إستعداده، من دون شروط مسبقة، القيام بمحادثات نووية، فإن هذا الموقف يتعارض، وبوضوح، مع تصريحات الرئيس الإيراني بأن بلاده لن تقبل مطلقاً تعليق تخصيب اليورانيوم. إن هذا التضارب يتضح أكثر فأكثر مع تردد إيران بالرد صراحة على العرض الروسي بشأن تخصيب اليورانيوم لأهداف مدنية على أراضيها (الأراضي الروسية). كما أن إيران لم تأتي حتى على ذكر العرض الأشمل الذي قدمه الرئيس بوتين، الذي كان سيساعد على إيجاد طريق للخروج من الوضع الحساس- بالتحديد، عرض الرئيس بأن تواصل كل البلدان برنامجها النووية السلمية لتخصيب اليورانيوم في مراكز دولية.

ثالثاً، تأتي الإشارات المتضاربة من طهران في وقت تكثف فيه جهودها لبناء سلسلة من أجهزة الطرد المركزية لتخصيب اليورانيوم، المعروفة بتسلسل المراحل التي (ما إن تصل الى العدد الحاسم) يمكن إستخدامها لأهداف مدنية وعسكرية على حد سواء.

ويعتبر كثيرون هذا الموقف تلاعباً بالوقت. أما أنا، فإني لا أميل للإعتقاد بأن إيران قد إتخذت قراراً سياسياً بصنع أسلحة نووية، رغم كل حالات الإنلتباس والغموض. لكن من الواضح أنه إذا إستمرت إيران بنفس السلوك، فإن عدداً من "اللامؤمنين" مثلي سيتهاوون من حولها.

وهنا مقاربتان أساسيتان تجاه مشكلة إيران النووية. ففي حين أنها تنكر تحضيرها لعملية عسكرية ما ضد إيران، تقوم الولايات المتحدة بنشر قواتها البحرية في الخليج الفارسي، لتؤسس، وبشكل واضح، لمرحلة الحل القسري للقضية الإيرانية. أما روسيا والصين، فلا تعتقدان بأن الطرق الدبلوماسية والتفاوضية قد إستنفذت. فأوروبا تتأرجح، لكنها على ما يبدو لا تميل الى تأييد إستخدام القوة.

إن إستخدام الخيار العسكري لحل مشكلة إيران النووية قد يكون خطأ تاريخياً جسيماً. فهو مليء بالعواقب والتعقيدات الأسوأ بكثير مما نشاهده الآن في العراق. وبإمكان المرء أن يتوقع ليس فقط عملاً أكثر شدة من قبل الجيش الإيراني لرد أي عدوان، وإنما فتح "جبهة ثانية" أيضاً ضد القوات الأميركية في العراق، مما يمكن أن يعقد الأمور أكثر لجهة الجهود المبذولة لتحقيق السلام في العراق.

إن المراهنة على الخيار العسكري يتجاهل أيضاً العامل الإيراني الداخلي. فهناك مقدار معين من المعارضة في إيران، حتى في الإعلام، للخط الراديكالي المفرط الذي يدفع بإيران الى العزلة ومواجهة صعوبات إقتصادية جديّة. ولا يجب أن ننسى بأنه، ومنذ زمن غير بعيد، إحتشد عدد

كبير نسبياً من الإيرانيين حول الرئيس- حينذاك- هاشمي رفسنجاني، داعمين مساره نحو الديمقراطية. وهناك سبب للإعتقاد بأنّ القائد الأعلى للبلاد غير سعيد بالكامل من قساوة بعض تصريحات المسؤولين الإيرانيين. لكن إذا ما تمّ استخدام القوة، فإنني واثق بأنّ كامل الصف السياسي الإيراني سيتوحد ضد أولئك الذين يرغبون بالحديث مع إيران بلغة الإنذارات النهائية. تذكروا العراق.

Research Services Group
Uscenter1@gmail.com